مقتضى الحال بين كيفيات التركيب وخواصّه

The presuppostion betwen modalites grammar and its propriete

لطفي الشيباني

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 9أفريل تونس

Nacerlotfi1977@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/27	تاريخ: القبول: 2023/03/25	تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص:

يطرح المقال مفهوم مقتضى الحال في النظرية اللغوية العربية، فينظر في تاريخ تشكّله مفهوما ومصطلحا، ويدرس طبيعته بين ما هو من كيفيّات التركيب، يتعلّق بما هو نحويّ نظاميّ، وما هو من خواصّه يتّصل بما هو تداوليّ عرفانيّ، ويتقصى علاقته بالحال وبالمقام أو السياق، ويستدل على أهميّته تعريفا وتصنيفا في بحث المعنى عند البلاغيين.

كلمات مفتاحية: مقتضى الحال، الحال، المقام، كيفيات التركيب، خواص التركيب.

Abstract:

The article introduces the concept of case in Arabic linguistic theory. It approaches the history of its formation as a concept and a term, and studies its nature in terms of the methods of composition, the structure of the grammatical system as well as its characteristics in relation to the place or the context. Its importance is inferred by definition and classification in the search for meaning in rhetoricians.

Keywords: Concept of case; case; context; composition properties; composition characteristics.

1. المقدمة:

مقتضى الحال بين كيفيّة التركيب وخواصّه عنوان مقال ينظر في طبيعة مقتضى الحال، ويسبر علاقته بالمقام والحال، ويتقصّى أهميّته في تصنيف مراتب المعنى في النظرية النحويّة البلاغية. ويهدف مقالنا إلى دراسة نحويّة إعرابيّة لما اعتبر ظاهرة تداوليّة تتعلّق بمقامات القول من ناحيّة أخرى، ونطرح في مقالنا عدّة إشكاليّات أهمّها؛ ما هو مقتضى الحال؟ متى تمّ الوعي به في البحث البلاغيّ ؟ ما هي طبيعته؟ هل هو معنى أم لفظ؟ هل هو من خواص التركيب؟ أم هو بكيفيّات أعلق؟ ما دوره في تصنيف مراتب المعنى؟

2. مقتضى الحال في الدراسات اللسانيّة العربيّة:

حريّ بنا ألاّ ندّعي السبق في تناول ظاهرة مقتضى الحال في البلاغة العربيّة، فقد كانت موضوعا أساسيّا في الدراسات اللسانيّة العربيّة، وهو اهتمام يرسّخ مركزيّتها في النظر في الوظائف الخطابيّة والتخاطبيّة في البلاغة العربيّة، فمن مركزيّة مقتضى الحال وأهمية دوره في دراسة المعنى انقسمت الآراء إلى اتجاهين؛ اتجاه أوّل، نظر إلى المفهوم باعتباره ممثلا ل"تداوليّة اللغة"[1]، فوسّع المفهوم ليختزل مبحث التداوليّة، و" ليغطي بطريقة منهجيّة منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة مقتضى الحال"[2]من ناحيّة، وكان من نتائج ذلك أن ماثل بين مقتضى الحال والمقام أو السياق من ناحيّة أخرى، فاستخدام الأقوال رهين"سياق الكلام ومقتضى الحال "[3]. وهي مماثلة، وإنْ ركزّت على الطبيعة التداوليّة لمقتضى الحال، فإنها نزلته في شبكة اصطلاحيّة تخفي عدم دراية بطبيعته عند البلاغيين تصوّرا وتمثّلا.

وأما الاتجاه الثاني، فهو، إنْ ماثل بين مقتضى الحال والمقام والسياق، فنصّص على طبيعته التداوليّة "ففكرة مقتضى الحال والمقام أو السياق عموما بما يضمنه من صفات للمتكلم وعاداته ومقاصده ... وكذا السامع وصفاته وعاداته"[4]، فإنّه أشار إلى وعي يميّز بين مقتضى الحال والمقام، فيعتبر" أشد ارتباطا بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني "[5]، فنجد السكاكي يميّز بين

"مقامات الكلام وتدلّ في الأغلب على الأغراض والمقاصد[...]ومقتضى الحال ويشمل الخصوصيات والاعتبارات القائمة بالكلام فيرتبط بخواص تراكيب الكلام..."[6].

ورغم أهميّة ما توصل إليه هذا الاتجاه في تقصّي الظاهرة في مفتاح العلوم، فإنّه لم يعقد الصلة بينها ودراسة خواص التركيب التي تفتقر لكيفياته وهي غاية مقالنا. ونستدل على ذلك بالبحث في نشأة مقتضى الحال وتطوّره، فنتقصى تعريفه، ونتحرى علاقته بالمقام وبالحال، ونستدل بدراسة مراتب المعنى على أهميته في تكوين الأقوال وتأويلها عند البلاغيين.

3. التأريخ النصّي لمفهوم مقتضى الحال:

استقر مقتضى الحال مصطلحا بعد تراكم في المعرفة اللغويّة، وصاحب تشكّل الدرس البلاغيّ، وقد أرجعت بعض الدراسات[7]نشأة فكرة مقتضى الحال إلى صحيفة بشر بن المعتمر التي أوردها الجاحظ بقوله "وينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل من ذلك مقاما حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[8]، وهو نصّ نزّل مقتضى الحال ضمن شبكة من العلاقات المؤسسة لمفهوم المنفعة في البلاغة، وهي علاقات نميّز فيها بين:1) علاقة المعرفة" ، و2)علاقة الموازنة، 3) علاقة التقسيم. ما يعنينا في النصّ مفهوم أقدار المعاني، وهو مركب إضافيّ اقتضى فيه المضاف إليه قوانين المعرفة والموازنة والتقسيم، وهو ما يؤكد رغبة في تقنينه نظرا لقيمته الأساسيّة في تحصيل المنفعة في البلاغة أوّلا، ويثبت أنّ دراسة مقتضى الحال هي دراسة للمعنى بين الجهاز والإنجاز ثانيّا، وقد أحرج المضاف "أقدار"، بعض الباحثين، فاكتفى بالقول "حيث لا ندري على وجه التحديد المقصود بالمعاني وأقدارها"[9] فإنّ تعدّد لفظ الأقدار وتنوع مجالاته، بين ما هو تركيبي يشمل سياسة المتكلّم كلامه بعبارة ابن المقفع، وبين ما هو تواصليّ يشمل الحالات والمستمعين والمقامات شرّع لدراسة البلاغيين لهذه الأقدار بوصفها اعتبارا مناسبا من ناحيّة، وبكونها خصوصيّة في الكلام من ناحيّة أخرى.

4. مقتضى الحال بين ما هو ذهنيّ وما هو تركيبيّ:

لم يعرّف السكاكي مقتضى الحال، وإنّما أشار إلى خصائصه وأنواعه، "فارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو ما نسميه مقتضى الحال"[10]، وقد ترتّب على ذلك اختلاف البلاغيين في تعريفه، فعرّف بوصفه اعتبارا مناسبا من ناحيّة، وعدّه خصوصيّة في الكلام من ناحيّة، فما معنى أن يكون مقتضى الحال اعتبارا مناسبا؟ وما معنى أن يكون خصوصّية؟

4-1- مقتضى الحال اعتبارا مناسبا:

عرّف البلاغيون مقتضى الحال بكونه "الاعتبار المناسب"[11] وقصدوا بالاعتبار كل ما يعتبره المتكلّم في كلامه الذي يؤدي به ما هو زائد عن أصل المعنى من فروق، بالتقديم والتأخير والحذف والذكر وغيرها، ليعبر عن وجوه من المقاصد والأغراض من حيث أنّ الاعتبار مصدر من "اعتبرت الشيء راعيته ونظرت لحاله مهتما به لا ملغيا له"[12]، فإذا كان الاعتبار متعلّقا بحالة المتكلّم الذهنيّة والنفسيّة، فإنّ القول يمثّل إعادة اكتشاف لها، فالاعتبار ذهنيّ ورعايته في الكلام لفظيّة.

إذا كان ذلك، كان مقتضى الحال مجسّدا في بنية كلام المتكلّم بما يأتيه من فنون التصرّف، ف"ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب"[13]، وكان اختلاف الأحوال المقتضية باختلاف المعاني سببا لاختلاف الاعتبارات المناسبة في التركيب. فإذا كان الاعتبار عملا ينجزه المتكلّم بما يحدثه من تصرّف في الكلام يناسب حال المخاطب، فإنّ إنجازه تخصيص للحالة الذهنيّة التي تستوجب المناسبة، ولا تحدث هذه المناسبة إلا بورود الكلام على خصوصيّة فيه تناسب مقامات إنجازه، ولهذا عرّف البلاغيون مقتضى الحال بكونه خصوصيّة.

4-2 مقتضى الحال خصوصيّة زائدة عن أصل المعنى:

لئن كان تعريف مقتضى الحال في كونه اعتبارا مناسبا يجعله مكوّنا تداوليّا عرفانيّا، فإنّ تعريفه بأنّه خصوصيّة تحدث في الكلام، يرسّخ ما هو ذهنيّ نحويّا بإنجازه لفظيّا. ونفهم داخل هذا التصوّر للعلاقات القائم على عقد الصلة بين ما هو ذهنيّ وما هو لفظيّ وما هو خارجيّ ارتباط بحث

مقتضى الحال بخواص تراكيب الكلام، ونتمثّل تعريفه بكونه "الخصوصيّات والصفات القائمة بالكلام"[14]، ولكن ما هي هذه الخصوصيّة؟ وما الداعي إليها؟

تكون الخصوصيّة إجراء تركيبيّا استدعاه سبب مقاميّ، لهذا كان مقتضى الحال "الأمر الداعي إلى أن تعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصيّة ما"[15]، فكيف تكون الخصوصيّة مختلفة عن الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى؟ لئن أخرج التفتازاني الخصوصيّة عن الكلام في قوله "مع "فكأنّها شيء آخر مختلف عنه، فإنّ الدسوقي يجعل الخصوصيّة من الكلام "إذا قلت إنّ الخصوصيّة في الكلام ومشتمل عليها، فالأولى أن يقول "في" الكلام، لأنّ "مع" تقتضي أنّ الخصوصيّة خارجة عن الكلام مصاحبة له فقط"(السابق)، فإذا كان مقتضى الحال خصوصيّة، فإنّ التكلّم على وجه مخصوص يمثل عدولا عن الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى.

يعرّف المغربي الخصوصيّة بقوله "الخصوصيّة التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضائها المقام كالتأكيد بالنسبة للإنكار والإيجاز في الضجر والإطناب في المحبوبية وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيّات الزائدة عن أصل المعنى"[16]، فالتأكيد والإيجاز والإطناب خصوصيّات، والإنكار والضجر والمحبوبية اعتبارات مناسبة أو أحوال مقتضيّة، وبذلك تكون الخصوصيّة زائدة على أصل المعنى، وهي تصرّف يحدث في الكلام بإجراء معاني النحو في معاني الكلم لتحدث مناسبة الاعتبار. وبهذا التأويل، يكون المقتضى متردّدا بين ما هو تركيبيّ يتصل بالخصوصيّات الزائدة عن أصل المعنى، وبين ما هو تداولي مقاميّ يتعلّق بالاعتبارات المناسبة.

➢ اختلاف مقتضيات الأحوال وتفاوت المقامات:

يبدو واضحا عند البلاغيين اعتبار التغاير بين مقتضى الحال والمقام على أساس الاختلاف في مقتضى الحال، ف"مقتضى الحال مختلف" والتفاوت في المقام، ف"مقامات الكلام متفاوتة"[17]، بل إنّ ما يجمع عليه أغلب البلاغيين أنّ مقتضى الحال اعتبار مناسب للمقام، كما أنّه اعتبار مناسب للحال، وإن اختلف عنهما، وذلك لأنّ مقتضى الحال يرتبط بما هو تركيبي، فهو أعلق بمعاني النحو، إذ يتصل عند السكاكي بخواصّ تراكيب الكلام، "فإنْ كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام

تجريده عن مؤكدات الحكم، وإنْ كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلية بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة..."[18].

لذلك أضاف البلاغيون المقام إلى المقتضى في ذكرهم أنواع المقامات المتفاوتة باختلاف المقتضيات" فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف..."[19] ، ولئن اعتبروا المقتضى معنى من معاني النحو، وما يستوجبه ذلك من اتصافه بصفات المجرّد، فإنهم أرجعوا في المقابل المقام ما هو منجز متغير، متعدّد "فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم "[20]. واحتكم التفتازاني إلى مقياس الإضافة للتمييز بين المقام والحال في علاقتهما بالمقتضى، ف"المقام تعدّ إضافته في أكثر الأحوال إلى المقتضى(بالفتح)إضافة لاميّة "فتعني الملك والاختصاص" فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات" والحال إلى المقتضي(بالكسر)إضافة بيانيّة "التي تجعل من المضاف جنسا للمضاف إليه أو بعض منه "فيقال :حال الإنكار وحال خلّو الذهن وغير ذلك"[21]، فإذا كان ذلك، هل تكون مقتضيات الأحوال مختلفة عن مقتضيات المقامات بما أنّ "التغاير بين الحال والمقام إنّما بحسب الاعتبار"[22]أم أنّ الأمر أعمق من ذلك؟

في مقابل نزعة الفصل، ساوى بعض البلاغيين بينهما، ف"مقامات الكلام أي الأحوال المقتضية لخصوصيّات فيه متفاوتة في مقتضاها كما اختلفت في حقائقها"[23]، وقادهم تعليلهم إلى تجاوز اعتبار "المقام والحال شيء واحد" إلى التسوية بين الاعتبار ومقتضى الحال" وكذا الاعتبار ومقتضى الحال"[24]. إذا كان ذلك، فإنّنا نعتبر مبدئيّا الحال مقاما منجزا، هو حال التكلّم، يقابل مقاما نمطيّا مسجلا في البنية النحويّة، وحجتنا في ذلك تمييز السكاكي بين مقامات نمطيّة أو محتملة "ولا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية...ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر "ومقامات متحقّقة "ثم إذا شرعت في الكلام فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام"[25]. إذا صحّ ذلك، كان المقام والحال معنيين مقاميين، وكان المقتضى معنى نحويّا سابقا في الاعتبار للتكلّم.

➢ مقتضيات الأحوال والأحوال المقتضيّة:

للخروج من التناقض بين اعتبار مقتضى الحال كلاما مخصوصا، واعتبار البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لجأ البلاغيون إلى التمييز بين المقتضى والحال المقتضيّة، فقابلوا بين المقتضيات باعتبارها كيفيّات مخصوصة والحالات المقتضية مستندين إلى ثنائية الكليّ والجزئيّ، وبرّروا ذلك بأن قالوا إنّه إذا كانت البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وكانت الحال هي الأمر الداعي والسبب الدافع الذي يقتضي أن ينجز المتكلّم كلامه على صفة مخصوصة، فيورد الكلام مؤكدا ليناسب حال إنكار المخاطب مثلا، فالإنكار حال مقتضية والكلام المؤكد مقتضاه الكليّ يصدق على قول القائل:

1- إنّ البحث مغامرة محفوفة بالمخاطر.

2- البحث والله مغامرة محفوفة بالمخاطر.

فحال الإنكار اقتضت(1) كما يمكن أن تقتضي(2)، فإنّ(1) "كلام جزئيّ مطابق لذلك الكلام الكليّ"[26]الذي يمثل جزءا من جزئياته، فالكليّ هو المقتضى (التأكيد مطلقا)وحاله المقتضية(الإنكار مطلقا)، ويكون الجزئي هو الكلام المؤكد المكيّف بكيفيّات"وحاصله أنّ الحال هو الإنكار مثلا ومقتضاه هو الكلام الكلّي المؤكد، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص"[27].

الحاصل من ذلك، أن يكون التأكيد مطلقا بوصفه كلاما كليّا مقتضى لإنكار الحال المطلقة، ويكون التأكيد المخصوص بوصفه كلاما جزئيّا مقتضًى لإنكار الحال المخصوصة، وبذلك أمكن لهم التمييز" بين التأكيد مطلقا وهو مقتضى الإنكار وتخصيص هذا التأكيد في القول باستعمال إحدى طرقه"[28]. وبهذا التأويل تختلف مقتضيات الأحوال عن الحالات المقتضيّة المختلفة من حيث الطبيعة. فهل تتصل هذه الطبيعة بخواص تراكيب الكلام أم هي بكيفياته أعلقُ؟

➢ مقتضى الحال بين كيفيّات التركيب وخواصّه:

يتطلّب أمر تحديد طبيعة مقتضى الحال ضبط علاقته بخواصّ تراكيب الكلام من ناحيّة، وعلاقته بكيفيّة تراكيب الكلام من ناحيّة أخرى، ولئن بدت العلاقة واضحة بين مقتضى الحال وخواصّ تراكيب الكلام، فإنّ العلاقة بين مقتضى الحال وكيفيّة التراكيب بقيت غامضة. ونعتقد أنّ تحديد علاقة مقتضى الحال بأصل المعنى[29] مقدّمة أساسيّة لبيان طبيعته، فالمقتضى وجه مخصوص استدعته حال مقتضيّة داعية للمتكلّم ليحدث في الكلام"الذي يؤدى به أصل المعنى"[30]خصوصيّة، فالتكلّم على وجه مخصوص يختلف عن أصل المعنى، فهو "الخصوصيات والكيفيات الزائدة عن أصل المعنى"[31]. ويعتبر البلاغيون المقتضى كيفيّة في الكلام، وكيفيّة التركيب عندهم "تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون إذاك من الهيئات"[32]، وهذا ما يجعل المقتضى معنى نحويّا لا يختلف عن التأكيد والإسناد والتقديم والتأخير، باعتبارها "الكيفيّات"[33]، ويجعل منه "نفس الكيفيّات المخصوصة"، فالكيفيّات معاني النحو وأحكامه، وما اتّصل بها من وجوه وفروق تطرأ على اللفظ، فيتكيّف "بتلك الكيفيات" المخصوصة ليطابق الحال، وإذا كان ذلك، كان المقتضى من النحو، وكان مقتضى الحال من خواصّ التركيب المسيّرة بقوانين النحو وأحكامه.

للاستدلال على طبيعة مقتضى الحال النحويّة نعود إلى قضيّة الكليّ والجزئيّ التي طرحها البلاغيون في دراسة المقتضى، ف"مقتضى الحال هو الكلام الكليّ"، وقد فسّروا معنى قولهم الكليّ والجزئيّ في المقتضى، أنّ "مقتضى الحال كلام كلّي مكيّف بكيفية كليّة ومطابقة لكلام جزئيّ مكيّف بكيفيّة جزئيّة، فطابق هذا الجزئيّ ذلك الكلّيّ"[34]، لكن هذا التفسير لا يرضي الدسوقي، فيعترض على اعتبار مقتضى الحال هو الكلام الكلّي، معتبرا أصل المعنى هو الكلام الكلّي" ويدلّ لكون مقتضى الحال الكيفيّات لا الكلام الكلّي أنّ الباعث على اعتبار الخوض في الكلام قد يكون غير الباعث المقتضي لإفادة أصل المعنى...فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلي...ويمكن أن يقال مقتضى الحال الأول الكلام الكليّ المقتصر فيه على أصل المعنى ومقتضى الحال الثاني الكليّ المكيّف بالتأكيد"[35]. فإذا كان التأكيد معنى من المعاني النحويّة يسم الإسناد باعتباره أصل المعنى، وإذا كان المقتضى معنى من

معاني النحو وحكما من أحكامه، اختلف مقتضى أصل المعنى وهو مقتضى الحال الأول عن مقتضى الخصوصيّات الزائدة عنه، وهو مقتضى الحال الثاني، كالتأكيد مثلا.

إذا صحّ ذلك، كان مقتضى الحال معنى نحويّا "فمعاني النحو هي مقتضيات أحوال المتخاطبين"[36] تتفاوت عند المتكلم "فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعيّة وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف...وهو ما سميناه في علم النحو أصل المعنى...وأخرى ما تفتقر في تأديته إلى أزيد"[37]. فمقتضى أصل المعنى يختلف عن مقتضيات المعاني الناتجة عنه سواء أكانت نحويّة أو بلاغيّة مقاميّة، وسواء أكانت صريحة أو ضمنيّة.

إذا كان ذلك ارتبط الاقتضاء بكيفية التركيب، واتصل مقتضى الحال بخواصه. وينتج عن ذلك أنّ بنية الكلام تقتضي مقامات إنجازها أوّلا، وأنّ الخصوصيّات التي تكون عليها المقامات تقتضي، أن يكون الكلام على هيئة، وأنْ يكون حسن إيراده على الاعتبار المناسب، وهو مقتضى الحال ثانيّا ، وهي أهميّة أهلته ليكون مقياسا تميزيّا لتصنيف مراتب المعنى.

- **مقتضى الحال مقياس تصنيف مراتب المعنى:**

لئن اعتمد البلاغيون ما توصّل إليه النحويون من نتائج في دراستهم للأبنية النحويّة وما تتكهن به من معان نحويّة خبريّة وإنشائيّة، فإنّهم اعتمدوا مقتضى الحال في تصنيف مراتب المعنى الصريحة والضمنية، فميزوا فيه بين مقتضى ظاهر الحال ومقتضى خلاف ظاهر الحال واختبروه في دراسة اعتبارات الإسناد الخبريّ واعتبارات الإسناد الإنشائيّ لإبراز نجاعة في تبويب مراتب المعنى،

– مقتضيات إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال:

ارتبط إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال عند البلاغيين بعلم المعاني ضمن دراسة الأبنية المخصوصة، وما تتكهن به من معان، وما يقابلها من مقتضيات، ودُرِسَ في اعتبارات الإسناد الخبريّ، ويرادف في علم البيان "التصريح" "وإخراج الكلام في هذه الوجوه المذكورة يسمّى إخراج مقتضى الظاهر وإنّه في علم البيان يسمّى بالتصريح"[38]، ونظر إليه في اعتبارات الإسناد الإنشائيّ. ولما كان الكلام إمّا يكون "خبرا أو إنشاء، لأنّه يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه" وهو الخبر أو لا يكون لها

خارج " الإنشاء"[39]، ولكلّ من الخبر والإنشاء مقتضيات خاصة "ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[40].

– مقتضيات إخراج الكلام الخبريّ على مقتضى ظاهر الحال:

درس البلاغيون إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال في اعتبارات الإسناد الخبريّ، في مقتضيات الفائدة ولازمها، ومقتضيات المخاطب.

- **مقتضيات الفائدة الخبريّة ولازمها:** ولا شك "أنّ قصدَ المُخبِر بخبره إفادة المخاطب:

(1) إمّا الحكم: ويسمّى "فائدة الخبر" والمراد بالحكم الثبوت أو الانتفاء. فالمتكلم يلقي بالخبر إلى مخاطب خال الذهن جاهل بما يلقى إليه "إنما يبتدئ إخبار بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه"[41]. فالخبر في هذا المستوى "كل قول أفدت به مستمعك ما لم يكن عنده"[42].

3- زيد قائم=إثبات القيام لزيد.

(2) أو كونه "لازم فائدة الخبر":

4- زيد عندك، لمن زيد عنده إفادة المخاطب أنّ المتكلّم عالم أيضا بالحكم الذي يعلمه.

(1)فائدة الخبر< المخاطب جاهل بالفائدة" ليس واقفا على ذلك".

(2)لازم الفائدة< المخاطب عالم بالفائدة " أو استفادته منه".

ويدقّق السكاكي المسائل ويضع الفروق بقوله "والأولى(فائدة الخبر)بدون هذه(لازم فائدة الخبر)تمتنع وهذه(لازم فائدة الخبر)بدون الأولى (فائدة الخبر)لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أي يمتنع أن لا يحصل العلم بالثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول مع أنّ سماع الخبر من المخبر كاف من حصول الثاني منه. ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه لجواز حصول الأول قبل الثاني وامتناع حصول الحاصل"[43].

إنّ مناط الفائدة في الخبر ولازمها أن يخبر المتكلّم مخاطبه معلومة يجهلها، وهي الحكم أو النسبة بين مسند ومسند إليه "فإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين(الفائدة

ولازمها) فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة"(السابق). ونقتصر في التمثيل لمقتضيات الخبر على القاعدة التاليّة:

لازم فائدة الخبر< فائدة الخبر"لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول"

فائدة الخبر >[44] لازم فائدة الخبر.

- **مقتضيات المخاطب: مقتضيات ضروب الخبر:**

ونختبر هذا النص الذي أورد الجرجاني في الدلائل بقوله "أنّه...ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إنّي لأجدُ في كلام العرب حشوًا .فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال أحد العرب يقولون: عبدُ الله قائمٌ، ويقولون: إنّ عبدَ الله قائمٌ. ثم يقولون: إنّ عبدَ الله لقائمٌ. فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحدّ. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ. فقولهم عبدُ الله قائمٌ: إخبار عن قيامه. وقولهم إنّ عبدَ الله قائمٌ: جواب عن سؤال سائل. وقولهم إنّ عبدَ الله لقائمٌ: جواب عن إنكار منكر قيامه. فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني"[45]. ونحلّل هذا النصّ باعتماد الفرضيّات التاليّة، وهي عبارة عن ملاحظات متناثرة في كتب البلاغيين: "لكل كلمة مع صاحبتها مقتضى، لكل معنى" مقتضى غير مقتضى المعنى الآخر"[46]. و"الألفاظ والأدلة تغيّر وتتغيّر بحسب التغيير في المعاني"[47]، وبحسب الاختلاف في المقتضيات والتفاوت في المقامات. نفصّل القول في مقتضيات الخبر كالتالي:

- **اقتضاء خلو الذهن إيراد الكلام دون مؤكدات: الخبر الابتدائي**

تجرّد البنية النحويّة يدلّ على مقتضى صدور الكلام على مجرّد اعتقاد في إثبات المتكلّم شيء لشيء، فقول القائل:

5- الكلام وجوه وفروق.

6- الكلام وجوه وفروق< جهل المخاطب بما يُلْقَى إليه.

يكون الكلام في(10)ملقًى إلى مخاطب خال الذهن من الحكم المخبر عنه "فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا"[48]، ولا موجب لإيراد الكلام مؤكدا.

لكنّ مقتضيات الأحوال لا تجري دائما وفق إرادة المتكلّم، وإنّما يتدخل المخاطب في أحيانا كثيرة منكرا شاكا. وهذا التدخّل يتطلب تغيّر في العلاقات التداوليّة. وبتغيّر الألفاظ تتغيّر المعاني، فتختلف المقتضيات.

- **اقتضاء تردّد المخاطب في الحكم "حسن تقوية الكلام بمؤكد": الخبر الطلبي**

نتيجة تعارض مقتضيات المخاطب ومقتضيات المتكلّم في علاقتهما بحالة الأشياء في الكون الخارجي يحدث تغيير في البنية النحويّة. هذا التغيير يكشف مرونتها وانفتاحها لاستيعاب المقامات. فقول القائل:

7- أ- إنّ مقتضى الحال اعتبار مناسب.

ف(13)بنية نحويّة تدلّ على صدور الكلام إلى مخاطب متردّد في قبول الحكم طالب تأكيده ليترسّخ في ذهنه .فالمخاطب حاضر في البنية في محل المتكلّم من خلال أدوات التوكيد.

8- إنّ مقتضى الحال اعتبار مناسب< إنكار المخاطب وتردّده في قبول حكم أن يكون مقتضى الحال اعتبارا مناسبا، فالتوكيد مقتضى والإنكار حال أو مقام[49]

- **اقتضاء إنكار المخاطب والتشكيك في صدق الحكم حسن تقوية المتكلّم لكلام بأكثر من مؤكد: الخبر الإنكاريّ**

9- إنّ البحثَ لعملٌ شاقٌ.

فاختلاف الألفاظ دليل على اختلاف المعاني، ودليل على أنّ مقامات القول متفاوتة. ويكون سبب التفاوت في المقامات، وفي المعاني الخبريّة اختلاف مقتضيات الحال. وهذا ما يجعل الإثبات يختلف عن توكيد الإثبات لأنّ المتكلم يراعي "عند إنجاز الأعمال اللغويّة اعتقادات المخاطب وافتراضاته"[50].

تتنزّل هذه الأنواع من الخبر منزلة الكلام على مقتضى ظاهر الحال، وهي منزلة يحصل فيها تفاعل فيها البنية النحويّة مع مقامات القول، وهو تفاعل يبرز في إخراج الكلام الخبريّ بقدر ما يبرز في إخراج الكلام الإنشائيّ على مقتضى ظاهر الحال.

➢ **مقتضيات إخراج الكلام الإنشائيّ على مقتضى ظاهر الحال:**

تختلف مقتضيات إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال خبرا وإنشاء أو طلبا بحسب اختلاف المنطلقات ومناهج التحليل والتصنيف عند البلاغيين(الشكيلي2007، ميلاد،2001)، وما نهتم بدراسة مقتضياته إنّما هو الإنشاء قسيم الخبر وهو "ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته نحو ارحم واغفر فلا ينسب إلى قائله صدق أو كذب...وإن شئت فقل في تعريف الإنشاء ما لا يحصل مضمونه ولا يتحقق إلا إذا تلفظت به"[51]، وهو صنف من الكلام ليس لنسبته خارج تطلب مطابقته، فهو كلام "لا يحتمل التصديق والتكذيب"[52]. وتكون المطابقة عمليّة قياس النسبة الداخليّة في الكلام والنسبة الخارجيّة بين الأشياء في الكون الخارجيّ، فإن حصلت المطابقة، فهو الخبر، وإن لم تحصل المطابقة "ولم يكن الكلام كذلك، فهو إنشاء"(السابق). ولم يكن مقياس المطابقة مقياسا ناجعا في التمييز بين الخبر والإنشاء على أساس وجود الخارج في الكلام الإنشائيّ، وهو ما دفع البلاغيون إلى بالقول إنّ المقصود بالمطابقة من عدمه هو "قصد المطابقة أو انتفاءه بين القول وخارجه"[53]، فإذا كان لا بدّ في الخبر من قصد المطابقة أو قصد عدمها، فإنّ "الإنشاء ليس فيه قصد المطابقة ولا عدمها"[54]. ويصنّف الإنشاء عند البلاغيين إلى:

- إنشاء غير طلبيّ، وهو "ما لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، كصيغ المدح والذم والعقود والقسم والتعجّب..."ولا دخل لهذا القسم في علم المعاني عند أغلب البلاغيين. ويعلّلون ذلك بقولهم إنّ "أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء وإنّما المبحوث عنه في علم المعاني هو الإنشاء الطلبي"[55].

- إنشاء طلبيّ، وهو ما "يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، ويكون بخمسة أشياء، الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء"[56].

نكتفي بدراسة مقتضيات الإنشاء الطلبيّ، لأنّنا نقدرّ أنّ الفرق بينهما فرق في المقتضيات يكون على النحو التالي:

- الإنشاء غير الطلبي < استدعاء مطلوب حاصل وقت الطلب.

- الإنشاء الطلبي < استدعاء مطلوب غير حاصل وقت الطلب.

والإنشاء الطلبيّ ضروب تتفاوت باختلاف مقتضياتها لـ "إنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق" وفي الأمر والنهي والنداء "تنقش في ذهنك، ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع"[57]. ويحيلنا البحث في مقتضيات الإنشاء الطلبيّ إلى دراسة مقتضيات الأعمال اللغويّة المباشرة في نظريّة الأعمال اللغويّة عند أوستين وسيرل، اللذين وضعا شروط نجاح العمل اللغويّ من منطلق مبدأ التعبير بكيفيّة تكون لكلّ الأعمال اللغويّة شروط ضروريّة وكافيّة لإنجازها بنجاح[58]. وقد اعتبر أوركيوني(Orecchioni)هذه الشروط مقتضيات تداوليّة، فهي"كل المعلومات التي ينقلها القول والتي تتعلق بشروط النجاح التي يجب استيفاؤها ليكون العمل اللغويّ الذي يزعم القول إنجازه ناجحا في مستوى تأثيره القولي"[59].

5. الخاتمة:

سعينا في هذا المقال إلى الاستدلال على طبيعة مقتضى الحال، وهي طبيعة نحويّة تجعله يختلف عن المقام والحال، وتصيّره متردّدا بين كيفيات التراكيب وخواصّه. وبحثنا دوره في تصنيف معاني الكلام، فكشفنا آلية التولّد، وهي آلية تبرز أهميته في دراسة المعنى وحسابه في النظرية اللغوية العربيّة.

المصادروالمراجع:

- ابن وهب (1969)؛ "البرهان في وجوه البيان"، ت حفني محمد شرف، مكتبة الشباب-القاهرة.
- ابن يعيش(موفق الدين)؛ شرح المفصل، ،مطبعة المنيرية - القاهرة .
- التفتازاني ؛(2001)؛ المطوّل، ،ت، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح في علم المعاني والبيان والبديع "،المطبعة الكبرى الأميريّة.
- التهانوي(محمد علي بن علي)، (1984)؛ "كشاف اصطلاحات الفنون" ، دار قهرمان للنشر والتوزيع.
- الجاحظ(أبو عثمان) ؛ "البيان والتبيين"، ت، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الجرجاني(عبد القاهر)؛ (1981)؛ "أسرار البلاغة في علم المعاني"، الجرجاني(عبد القاهر)، ت، محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت.
- (1982)المقتصد في شرح الإيضاح"، ت،كاظم بحر مرجان، دار الرشيد لنشر بغداد.

- "دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح محمد عبده ومحمد الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت.
- حسان (تمام) ؛(1994):"اللغة العربيّة، معناها ومبناها" دار الثقافة الدار البيضاء المغرب.
- السبكي(بهاء الدين)، (1988)؛ "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص"،دار السرور، بيروت لبنان.
- السكاكي؛ (2000)؛ "مفتاح العلوم" ، ت عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.
- سيبويه؛ "الكتاب" ،ت، عبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت، الطبعة الأولى.
- عبد المجيد(جميل)؛ (2000): "البلاغة والاتصال"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،
- فضل(صلاح)؛ (1996)؛ "بلاغة الخطاب وعلم النصّ"، الشركة العالميّة للطباعة والنشر،عدد164.
- القزويني، (2001): "الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع"، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.
- لهويمل(باديس)؛ (2013):"السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، ،مجلة المخبر، العدد التاسع.
- المبخوت(شكري)؛(2006): "الاستدلال البلاغيّ" ، دار المعرفة والنشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة-وحدة البحث و"تحليل الخطاب"، الطبعة الأولى.
- الشكيلي(بسمة)؛(2007):"السؤال البلاغيّ: الإنشاء والتأويل"، ؛ دار محمد علي للنشر، المعهد العالي للغات، تونس.
- المغربي(ابن يعقوب)؛ "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص، دار السرور بيروت لبنان (د.ت).
- ميلاد(خالد)؛ (2001)؛"الإنشاء بين التركيب والدلالة"، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربيّة للتوزيع-تونس.
- عبد الملك(مرتاض)؛ (2004)؛"نظرية البلاغة، دار القدس العربي،الجزائر،ط2.

– Orccechioni-Kerbrate(C) ;(1986) »L'implicite »Armand Colin Paris .

– Searle(J.R)(1972) ; »les actes de langage »,Essai philosophie,Herman.Paris(1ére Editions,speech acts,cambridge University,Press,New York,London 1969).

1- مرتاض عبد الملك، 2004، نظرية البلاغة، دار القدس العربي،الجزائر،ط2 ص337.

2- صلاح فضل ، 1996، بلاغة الخطاب وعلم النصّ"، الشركة العالميّة للطباعة والنشر،عدد164.ص26.

3- عبد القادر قنيني ، 1991، ص65.

4- باديس لهويمل ،2013، ص166-167.

5- لهويمل،2013، ص 167.

6-جميل عبد المجيد، 2000، 34-35.

4- المرجع نفسه.

8- الجاحظ، البيان والتبيين،1،ص 137.

9-ميلاد ،2001،ص 391.

10- السكاكي، مفتاح العلوم، ص169.

11- القزويني، الإيضاح،ص80.

12- المغربي، الشروح،1،ص 96.

13- القزويني، الإيضاح،ص80.

14- التهانوي، كشاف المصطلحات،1، ص617.

15- الشروح،1،ص 123.

16- المغربي، مواهب الفتاح،1،ص 130.

17- القزويني،الإيضاح،ص80.

18- السكاكي، مفتاح العلوم،ص 169.

19- القزويني، الإيضاح،،80.

20-المرجع السابق

21- التفتازاني المطول،ص154.

22- التفتازاني، مختصر المعاني،ص21.

23- المغربي، الشروح،1،ص 126.

24- المرجع نفسه.

25- السكاكي، المفتاح، ص 168.

26-" المغربي، مواهب المفتاح،1،ص 123.

27- الدسوقي،الشروح،1،ص 157.

28- الشكيلي،2008،ص 32.

29- علم النحو "انتحاء كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا"(السكاكي، مفتاح العلوم، 75).

30- التهانوي، كشاف العلوم،1، ص616.

31- المرجع نفسه.

32- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 75.

33- الدسوقي،الشروح،1،ص 157.

34- الدسوقي،الشروح،1، 157.

35- الدسوقي،الشروح،1، 158.

36- ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة،2001، ص403.

37-السكاكي، مفتاح العلوم،ص163.

38- السكاكي، مفتاح العلوم،ص171.

39- القزويني، الإيضاح،ص85.

40- السكاكي، مفتاح العلوم،ص73.

41- سيبويه،الكتاب،3،ص 115.

42- ابن وهب،البرهان ،ص113.

43- المرجع نفسه.

44- >:رمز يستلزم

45- الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص242.

46- السكاكي،مفتاح العلوم،ص171.

47- الجرجاني، المقتصد،1،ص 581.

48- القزويني، الإيضاح،ص92.

49- الدسوقي، الشروح،1، 156.

50- المبخوت، الاستدلال البلاغي،2006،ص 22

51- التفتازاني، مختصر المعاني،ص199.

52- التفتازاني، شرح التلخيص،ص81.

53- الدسوقي، الشروح،1،ص 166.

54- المرجع نفسه.

55- الدسوقي، الشروح،2،ص 237.

56- القزويني، الإيضاح،ص63،السكاكي، مفتاح العلوم،ص303.

57- المرجع نفسه.

58- Searle ;1972,pp100-110.

59 -Oreccechioni ;1986,p36.